
على هامش مؤتمر نيروبي :

مسلسل المساومات والمغامرات السياسية

حرصت الاجهزة الرسمية وشبه الرسمية للنظام المغربي على احاطة "مبادرة" هذا الاخير في طرح مبدأ اجراء استفتاء في الصحراء المغربية، بهالة من التثليل والتهيل، وكأنه تم العثور على حل سحري للمسألة، مع العلم أن النظام قد احتفظ في سرية تامة عن الشعب وعن جميع مؤسسات الدولة، بمشروعه الجديد، حتى طرحه مباشرة على مؤتمر القمة الافريقي والرأى العام الخارجي بشكل عام ..

صحيح أنه لوح قبل المؤتمر بإمكانية حل "يفكر فيه منذ شهور"، لكن فحوى هذا "الحل" بقيت طي الكتمان حتى آخر لحظة، ثم جندت كل الوسائل لاطهار "تأييد المواطنين"، واقامة الحفلات في الاحياء الشعبية، في الوقت الذي لازالت فيه أصداء انتفاضة يونيو، وما رافقها من تقتيل وحشي، حية راسخة في أذهان ووعي الجماهير المغربية ..

هكذا مارس النظام الديموقراطية في اتخاذ قرار جوهري يلزم البلاد ويرهن مستقبلها، ويتعلق بقضية تمت التعبئة حولها بشكل مستمر منذ أزيد من سبع سنوات، وقدمت في سبيلها الجماهير الكادحة وما تزال، كل أنواع التضحيات، وتحملت البؤس والحرمان من أجل فوز قضيتها العادلة، قضية استكمال السيادة الوطنية المغربية، فها هو النظام يفاжئها باتخاذ موقف معاكس يشكك مرة أخرى في عدالة القضية، ويعيد طرح السؤال حول شرعيتها ..

وتصرف النظام هذا ما هو الا تأكيد آخر لطبيعته الدائمة، كحكم مطلق يعتبر

القرار والسيادة من حقه لوحده، ولا سيادة ولا حق "للعرايا" سوى في التأييد والتزكية.

هذا عن الجانب التعسفي واللاديمقراطي في اتخاذ موقف اجراء "استفتاء" في الصحراء المغربية. أما عن عمق الموقف في حد ذاته، فما هو في الحقيقة الاتويج لمسلسل المساومة والتبعية للاستعمار الذي تحكم ويتحكم في مواقف وممارسة النظام المغربي، والذي استمر بنفس الوتيرة والمنهجية منذ أزيد من ربع قرن. ولا بأس هنا من التذكير من جديد بالمعالم الرئيسية لهذا المسلسل التي يمكن اجمالها فيما يلي: (١) التآمر على جيش التحرير المغربي الذي حقق كفاحه في سنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٠، انتصارات بأهرة، ويمكن من طرد المستعمر من أغلبية المناطق الصحراوية، والتواطؤ المكشوف والعلمي (عملية ايكوفيون) مع الاستعماريين الاسباني والفرنسي لافشال النضال التحرري الذي قدم في سبيله الشعب المغربي المئات من أبنائه، من مختلف الاقاليم، ومن الاقليم الصحراوي خاصة، فداء لتحرير صحرائنا المغربية. (٢) الابقاء على الصحراء تحت نير الاستعمار الاسباني الفاشي أزيد من خمسة عشر سنة، ينهب خيراتها ويستغل ويقهر سكانها بالاساليب الفاشية الأكثر خبثا وقساوة. (٣) المصادقة على مبدأ "تقرير المصير" مرتين، في هيئة الامم المتحدة على الخصوص، ومن خلال ذلك: التشكيك في مغربية المواطنين الصحراويين، وفي نفس الوقت التواطؤ مع الحكم الفرنكاوي الفاشي لتوجيه القمع الدموي ضد طلائعهم الوطنية التي شرعت في الكفاح ضد الهيمنة الاستعمارية: مظاهرة العيون التي واجهها الاستعماريون بقوة السلاح وخلفت مئات الضحايا من بينهم المناضل والقائد الوطني محمد بصير، واعتقال الوطنيين الصحراويين في جنوب المغرب من طرف النظام وتعذيبهم، ومن ثمة تسليم البعض منهم للنظام الفرنكاوي، وكذلك الطلبة الصحراويين في جامعة الرباط... الخ.

(٤) وعندما ارتأى النظام الركوب على القضية الوطنية مرة أخرى سنة ١٩٧٤، فانه ربطها عضويا بمصالحه الطبقية الخاصة، وان عمد الى استغلال الحس الوطني الصادق للشعب المغربي واستعداده للعطاء والتضحية من أجل قضيته العادلة لطرد الاستعمار الاسباني الفاشي واستكمال السيادة الوطنية من الشمال الى الجنوب، فانما بهدف حصر دوره - أي الشعب - في المجال الدعائي والتكتيكي المحض، بينما بقيت استراتيجيته باستمرار تخدم مصالحه الطبقية ومصالح حلفائه الامبرياليين.

(٥) وفي هذا الاتجاه تم التشكيك في القضية الوطنية من خلال طرحها على محكمة لاهاي والمؤسسات الدولية، وكأنها لا زالت تحتاج الى تأكيد، وكان الشعب المغربي هدر دماءه في الصحراء سدى، وكأن المواطنين في الصحراء في حاجة الى تلك المؤسسات للتأكد من مغربيته.

وفي هذا الاتجاه كذلك، كشف النظام عن عمق استراتيجيته التآمرية من خلال

الامضاء على اتفاقية مدريد التي عملت على تقسيم الشعب المغربي من خلال تقسيم الجماهير في الصحراء، بحيث يصبح من بينها من هو مغربي ومن هو موريطاني بين عشية وضحاها، وتقسيم التراب الوطني، وتكريس الهيمنة الاستعمارية الجديدة من خلال اهداء كل الخيرات الطبيعية للشركات المتعددة الجنسية دون قيد ولا شرط، اضافة الى المقايضة بمدينتي سبتة ومليلية والجزر اللاحقة بهما، هذه الارض التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار الاسباني الى يومنا هذا.

(٦) وأمام فشل معاهدة التقسيم والاقتسام مع الرجعية الموريطانية والامبريالية نراه يسلك طريق المغامرة والاقتحام من خلال محاولة الانقلاب الفاشلة بموريطانيا، ثم يعود فيعلن أن "ملف الصحراء قد أغلق نهائيا"...

(٧) ولم تمر ثلاثة أشهر على "اغلاق الملف"، حتى أخرج لعبة بهلوانية جديدة: الاستفتاء، كمشروع حضره في الخفاء والسرية التامة عن الشعب كله، وبالأحرى عن المؤسسات "الديمقراطية" المزعومة، وكأنها فكرة عثر عليها بعبقريته الخاصة، واحتفظ بها حتى الوقت المناسب ليفاجئ بها الرأي العام الداخلي والخارجي على حد سواء، وليعمل في نهاية المطاف على اعادة طرح المسألة دوليا بنفس الاشكالية المفلوطة التي طرحت بها منذ ست سنوات مضت: تقرير المصير أم مغربية الصحراء والصحراويين؟

هذا هو المسلسل الطويل الحافل بالمؤامرات والمساومات والتخاذل الذي نهجه النظام تجاه السيادة الوطنية المغربية، وضمنه يندرج السؤال الذي ينوي طرحه على المواطنين في الصحراء حول ما اذا كانوا فعلا مغاربة...

وهذا الموقف ان عبر على شيء، فانما يعبر عن الفشل الذريع الذي قادت اليه سياسة النظام الرجعي تجاه مسألة استكمال السيادة الوطنية، والتي ركزت بالاساس على افراغ مفهوم التحرير من أي محتوى شعبي، ومن ثمة ابعاد الجماهير من مراكز القرار والمساهمة الفعلية، وحصر القضية كلها في اطار المساومة وخدمة مصالح الطبقة الحاكمة وصيانة مصالح الاستعمار والامبريالية. وهذا الفشل يظهر جليا على كل المستويات. فعلى الصعيد الاجتماعي، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن ابقاء الصحراء المغربية تحت السيطرة المباشرة للاستعمار أزيد من عشرين سنة، يعتبر جريمة في حق الوطن والمواطنين في الصحراء على حد سواء. فكيف نتساءل بعد ذلك حول أسباب خلق وضع اجتماعي متميز في تلك المناطق؟ وكيف نفاجا بخلق ونمو حركات انفصالية مناوئة للوحدة المغربية؟ هذا وان كنا نناضل ضد الانفصال ونناهض تكوين الدولة الصحراوية المسبوخة، فلا يجب أن ننسى أن سياسة الاستعمار وحليفه النظام المغربي هي التي حضرت الظروف تاريخيا لنمو مثل هذه الحركات...

وان كنا أيضا نحمل الدولة الجزائرية مسؤولية مساندة ودعم وتأبيد التجزئة والانفصال، فلا يجب أن ننسى كذلك أن حرب الصحراء التي قادها النظام

منذ الانطلاقة بعقلية "التهدئة" الموروثة من الاستعمار، ووجهها الانفصاليون من جهتهم بما فيه خدمة لمصالحهم الضيقة، قد خلقت واقعا اجتماعيا لا فائدة في التفاوض عنه. فآلاف المواطنين المكდسين في خيام تندوف، قد تم تهجير أغليبيتهم سنة ١٩٧٤، وهم أطفال وشباب. أما اليوم فلقد أصبحوا مقاتلين مدربين على الاسلحة الأكثر تطورا، تمت تعبئتهم وتربيتهم وشحنهم بالشعارات الانفصالية، وبالتسييس المكثف الرامي الى خلق "وعي وطني" انعزالي.

أما على الصعيد العسكري، وإن كان الكل يشهد بشجاعة الجنود والضباط الوطنيين المغاربة، وبسالتهم وقيامهم بواجبهم أحسن قيام، فلا أحد يمكنه أن يتعاضى عن سياسة النظام في هذا المجال، والتي انطلقت بالاساس من ضرورة الحذر من الجيش المغربي نفسه، خوفا على كيان النظام، وحفظا لمصالح طبقته، ومن ثمة ضرورة حرمان الجيش من القرار العسكري نفسه، وتطويقه وعرقلة عمله، وعدم السماح له أبدا بالمبادرة الذاتية، ومركزة القرار السياسي والعسكري معا في أيدي الحكم المطلق، هذا فضلا عن فرض العناصر البورجوازية والاقطاعية غير الكفاة في مراكز قيادته، وممارسة الارهاب والمتابعة والقمع ضد أصحاب الحس الوطني الصادق.

ومن البديهي أنه لولا سياسة النظام هاته، الرامية الى ضمان استمراريته وخدمة مصالحه الخاصة وليس المصالح العليا للبلاد، لحسنت مسألة الصحراء عسكريا منذ البداية. وعوض ذلك فتح المجال لخلق ونمو وضع معاكس، حتى أصبحت اليوم القوات الانفصالية تتوفر على قوة عسكرية تهدد بإشغال نار الحرب في منطقة شمال غرب افريقيا كلها، واذكاء "بؤرة توتر" دائمة بها. والخلاصة أن ميزان القوى الحالي لا يسمح بحسم المعركة عسكريا بالنسبة لكلا الطرفين.

وإذا كان النظام يريد بناء أسطورة حول مناعة "الجدار" الذي تمت اقامته في الصحراء، فلا بد من التأكيد على أن مفهوم "الجدار"، في حد ذاته، مثله مثل "التهدئة"، يبقى شعارا استعماريًا مشكوك فيه، لا سيما وأنه مرفوق بأطروحة "المثلث النافع"، التي تذكرنا كثيرا بسياسة "المغرب النافع" الاستعمارية السيئة الذكر. وقد يبرر البعض سياسة الجدار هذه، بأن ليس هناك كثافة سكانية خارج "المثلث" ولا ثروات تذكر. إلا أن هذا الموقف يثير لدينا اعتراضا مبدئيا لا يمكن التنازل عنه:

فحق المواطنة والانتماء لا يقاس بالجانب العددي، وحتى ولو بقي مواطن واحد خارج المثلث لما كان بالامكان التخلي عنه، هذا مع العلم أن مدينة الداخلة كلها، وأجزاء أساسية من اقليم وادي الذهب، توجد خارج كل حماية، فضلا على أن اقامة الجدار في حد ذاته يعتبر تقسيما ضميا للتراب والجماهير. فما هو مصير تلك الجماهير الموجودة خارج "المثلث"؟ وما هو الحل المقترح لها؟ أم أنها اعتبرت من الآن تحت رحمة القوات الانفصالية؟

وهذا ما يقودنا مباشرة الى ابراز خطورة هذا الطرح، والتحذير من عواقبه، إذ

ليس من المستبعد أن يهدف مشروع الاستفتاء المطبوع الى تقسيم جديد للتراب والشعب المغربيين، تحت شكل من الاشكال.

وبالنسبة للمستوى الديبلوماسي، قادت سياسة النظام الى الهزيمة تلو الهزيمة، وشوهت القضية الوطنية بالاغراق في مزيد من التبعية والتحالف مع القوى الرجعية العالمية، حتى أصبحت عشرات الدول تعترف بالدولة الصحراوية الوهمية، وحتى وقفنا على أبواب الكارثة افريقيا ودوليا.

هذه نظرة سريعة على النتائج الملموسة التي خلفتها سياسة المساومة والتبعية، والتي لم تؤد الى ضياع أهدافنا الوطنية فحسب، بل عملت على تأخيرها خطوات الى الوراء، من خلال خلق أوضاع اجتماعية وسياسية مستعصية، لم تكن قائمة ولا موجودة قبل اقدام النظام على تحريك "مسلسل التحرير" كما يسمونه...

وهذا الفشل الذريع ما كان له الا أن يغرق النظام في مزيد من التبعية والاستجداء بالامبريالية، كما تجلى ذلك من خلال مشروع الاستفتاء الذي يعتبر خضوعا تاما لرغبات الامبريالية. ذلك أن ما يجب التأكيد عليه هنا، خلافا لما ادعاه النظام، هو أن مشروع "الاستفتاء" من وحي الامبريالية بالاساس...

ونعيد الى الذاكرة أن "الاختيار الثوري" الشهيرة قد سبق وأن نشرت مضامين الحل الذي كان يسعى اليه النظام الفرنسي البائد، وكذا الحل الذي ترغب فيه الامبريالية الامريكية، وكلا الحلين لا يخرج عن ضرورة الحفاظ على مصالح الاستعمار الجديد في المغرب العربي ككل، والتوفيق فيما بينهما، ويكون الاجراء العملي الذي يترجم ذلك هو اجراء استفتاء مطبوع بالمنطقة الصحراوية، تكون نتائجه معروفة ومحصورة ومحسوبة مسبقا...

لا فائدة إذن في أن يتظاهر النظام المغربي باكتشاف "حل سحري" من خلال مشروع الاستفتاء بالصحراء، فما ذلك سوى عودة وتبني للاقتراح الامبريالي نفسه.

على من يجب طرح السؤال؟

يتضح جليا إذن، أن مشروع "الاستفتاء" في الصحراء المغربية ما هو في الحقيقة سوى حلقة جديدة من مسلسل المساومة والتبعية، وهروب الى الامام، يستهدف التميع وربح الوقت في آن واحد، واستسلام أمام النتائج الوخيمة التي أدى اليها المسلسل المذكور، وتشكيك جديد في عدالة قضيتنا، إذ المطروح بعد سبع سنوات من الحرب والتضحيات الجسام، هو اعادة "التأكد" من مغربية الصحراء.

ولا يفوتنا أن نسجل هنا أن هذه المبادرة قد حيكت في تواز مع ما سلطه النظام الرجعي من قمع دموي على الجماهير الكادحة المغربية التي لم ترتكب من جريمة سوى المطالبة بلقمة العيش... هذا في الوقت الذي أطلق فيه النظام العنان لطبقته



مناضل من جيش التحرير وخلفه تمتد الصحراء المغربية المحررة :
تقرير مصير الصحراء تم سنة 1958

الاقطاعية الرأسمالية، لتنهب وتستغل على هواها، فهي لم تغتن ولم تمارس المضاربة والعمالة للاجنبي في أى وقت مضى أكثر مما فعلته تحت تغطية "الوطنية" والاستفادة من ظروف الحرب، تاركة أعباء التضحيات والمعاناة لابناء الشعب، فهم وحدهم يهبون دماءهم في سبيل القضية الوطنية، وهم وحدهم الذين ارغموا على حياة البؤس والشقاء والحرمان...

وعندما عبرت فئات الشعب الكادح عن مطالبتها بالحد الأدنى للعيش، لم يتردد النظام في مواجهتها بالتقتيل الجماعي والارهاب والاعتقال. فما كان ذلك الا ليؤكد أن الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، والنظام الذى يمثل مصالحها، يربطان أوثق رباط بين خيانتهم الوطنية والعداء التاريخي للشعب... وإذا كان هناك من استفتاء حول المغربية، فيجب طرحه في الحقيقة على هذه الطبقة وذاك النظام التبعي اللاوطني...

أما الشعب المغربي من جهته، فلا يمكن في أى حال من الاحوال أن يزكي مسلسل الموءامرات والمساومات... وهو يعي اليوم، ويدرك أن قضية سيادته الوطنية ترتبط جدليا بصراعه التناحرى ضد الطبقة الطفيلية السائدة ومعبرها السياسي، وأن لا سبيل لتحرره وتقدمه الا بخوض النضال في الواجهتين معا. ذلك هو عمق الخط الوطني الثورى الذى ما فتئنا نناضل من أجله، والذى لم تصمد أمام صحته مغالطة "الاجماع الوطني" ولا خرافة "أسبقية النضال الوطني على الصراع الاجتماعي"...

